بنك قطر الوطني

شركة مساهمة قطرية

التقرير السنوي والحسابات
لعام ١٩٧٦

تصميم وطباعة شركة بحروز ـ دربي ـ إنجلترا .

صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

مجلس الإدارة

الرئيس سعادة الشيخ عبد العزيز بن خليفة آل ثاني

عضو السيد أحمد محمد السويدي

عضو السيد عبد الله عبد الغني

عضو السيد يوسف جاسم درويش

عضو السيد أحمد المناعي

عضو السيد محمد إبراهيم الجيدة

عضو السيد حيدر سليمان لاري

العضو المنتدب السيد عبد القادر القاضي

الفروع

الفرع الرئيسي

العنوان البرقي : ص . ب . ١٠٠٠ الدوحة
تلكس : قطر بنك
هاتف : QATBNK DH ٤٢١٢
٢٣٠٩٢ (ثلاثة خطوط)

فرع مشيرب

العنوان البرقي : ص . ب . ١٨١٨ الدوحة
هاتف : قطر بنك
٢٣٤٦٤

فرع طريق المطار

العنوان البرقي : ص . ب . ٣٢٥٢ الدوحة
هاتف : قطر بنك
٢٨٨٦٨

فرع أم سعيد

العنوان البرقي : ص . ب . ١٠٠٥٠ أم سعيد
هاتف : قطر بنك ، أم سعيد
٧٧٥٢٩

فرع الخور

العنوان البرقي : ص . ب . ٢٠٠٣٠ الخور
قطر بنك ، الخور

فرع المطار هاتف : ٢٥٥٠٠

فرع فندق الخليج هاتف : ٢٨٦٠٦

فروع لندن

فرع السيتي

أورموند هاوس
٦٣ شارع الملكة فيكتوريا
لندن إي . سي . ٤
تلكس : QATBNK G ٨٨٩٢٠١
هاتف : ٠١ - ٢٤٨٦٧٥١

فرع الويست إند

٣٦ شارع كورزون
لندن و . ١
تلكس : QNBCUR G ٢٩٨٦٩٨
هاتف : ٠١ - ٤٩٣٧٤١١

أضواء على بعض أرقام الميزانية

بالريالات القطرية	١٩٧٦	١٩٧٥	
الدخل	٤٠،٤٨٦،٤٤١	٣٥،١١٨،٩٣٨	+ ١٥ ٪
القروض	٣٣٩،٥٩٨،٠٠٠	٢٦٦،٣٤٠،٦٠٦	+ ٢٨ ٪
الإحتياطيات القانونية والمالية	١١٩،٦٢٢،٦٩١	٨٤،٧٢٥،٤٠٣	+ ٤١ ٪
الموجودات الكلية	١،٨٧٤،٤٦٣،٨٣٢	١،١٠٠،٨٥٥،٠٢٥	+ ٦٩ ٪
حقوق حملة الأسهم	١٤٧،٧٠٤،١١٦	١١٢،٨١٧،٩٧٥	+ ٣١ ٪

النتائج المالية لعام ١٩٧٦

ارتفعت الأرباح الصافية للبنك بنسبة ١٥ ٪ إلى ٤٠،٤٨٦،٤٤١ ريال قطري (٣٥،١١٨،٩٣٨ ريال قطري) وذلك بعد تخصيص إحتياطيات الطوارئ وقبل التحويل إلى الإحتياطيين القانوني والخاص البالغ ٣٤،٨٩٧،٠٠٠ ريال قطري (٣٠،٩٢٤،٠٠٠ ريال قطري) . وقد تم توزيع الأرباح بنسبة ٢٠ ٪ (١٥ ٪) أي ما يعادل ٥،٩٠٠،٠٠٠ ريال قطري (٤،٢٠٠،٠٠٠) .

وقد زادت الأرباح عن أرباح عام ١٩٧٥ ، الذي كان بحد ذاته إستثنائياً ، وذلك على الرغم من إنخفاض أرباح القطع الأجنبي الناتج عن فرض حدود قانونية ينبغي الإلتزام بها في تحديد معدّلات التبادل وذلك في النصف الثاني من عام ١٩٧٥ . وقد كان من الممكن تحقيق دخل فائدة أعلى ، لو لم تهبط معدّلات الفائدة الأوروبية في ١٩٧٦ . وهكذا ، وعلى ضوء ما تقدم ، فإن النتائج التي تحققت تُعتبر مُرضية تماماً .

وقد زادت الإلتزامات المتعلقة بالضمانات والإعتمادات زيادة كبيرة ولكن معظمها يمثل إلتزامات تجاه البنك من قبل الحكومة القطرية .

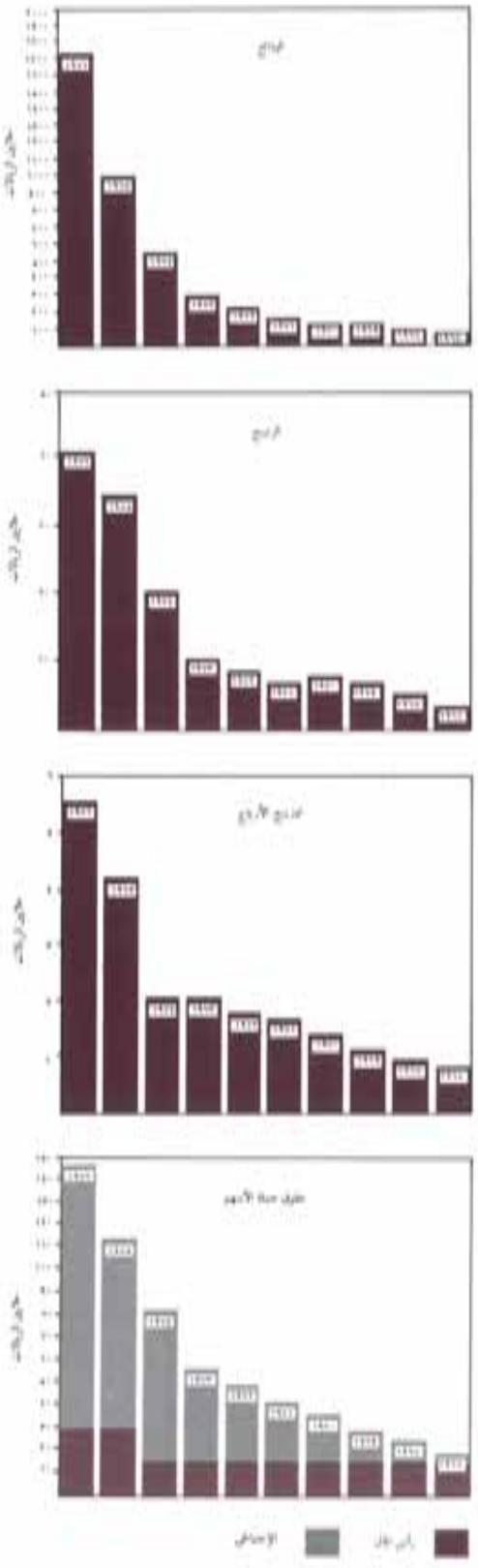

مبنى المكتب الرئيسي

سينتقل المكتب الرئيسي قريباً إلى مبنى جديد، مما يمكن البنك من زيادة عدد موظفيه و بالتالي من توسيع وزيادة وتحسين الخدمات التي يقدّمها .

الأعمال الدولية

تم في الأول من يوليو ١٩٧٦ إفتتاح فرعنا في لندن ، في أورموند هاوس ، ٦٣ شارع الملكة فيكتوريا ، حيث سيقدم الخدمات المصرفية الشاملة وذلك تطويراً لأعمال البنك الدولية . وقد جرى بعد ذلك إفتتاح فرع آخر في لندن ، في الويست إند ، ٣٦ كورزون ستريت ، ويقدم هذا الفرع خدماته المصرفية للزوار القادمين من قطر والبلدان الأخرى في الشرق الأوسط .

وقد أصبح فرع البنك في لندن يتمتع بالترخيص الكامل للأعمال من قبل مصرف إنجلترا وهو الآن قادر ، بما لديه من قسم إدارة مالية وتبادل قطع أجنبي فعّال وعصري ، على تقديم أية خدمة يطلبها عملاؤه في كل أنحاء العالم .

غرفة التعامل في فرعنا بلندن

الموظفون

لم يكن لبنك قطر الوطني إحراز ما حققه من تقدم عام ١٩٧٦ لو لم يتحقق له تعاون موظفيه وتكريس أنفسهم له على كل المستويات ، لذلك فإن مجلس الإدارة وحملة الأسهم يتوجهون إليهم بالشكر والتقدير .

الميزانية العمومية كما في
٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦

	١٩٧٦ (٠٠٠)	١٩٧٥ (٠٠٠)
الموجودات :		
النقد ، الأموال ذات الأجل القصير ولدى البنوك	١،٤٦٦،٩٥٧	٨١٦،٥٤٨
السلف والسندات المخصومة (بعد تنزيل استدراك الديون المشكوك في تحصيلها)	٣٣٩،٥٩٨	٢٩٦،٣٤١
فوائد مستحقة ومصاريف مدفوعة مقدماً	١٠،١٤١	٣،٤١٠
الأستثمارات والأوراق المالية	٣٩،٠٢٧	٥،٢٩٧
الموجودات الثابتة (بالتكلفة و بعد الإستهلاك)	٢١،٧٤١	٩،٢٥٩
مجموع الموجودات :	**١،٨٧٤،٤٦٤**	١،١٠٠،٨٥٥
المطلوبات وحقوق المساهمين :		
حسابات جارية و إدخار وودائع لأجل وحسابات أخرى (تشمل حسابات الطوارئ)	١،٤٠٤،٥٨٣	٧٥٤،٣٠٩
ايداعات البنوك	٣١١،٧٨١	٢٢٧،١٩٥
أرباح الأسهم المعدة للتوزيع	٥،٦٠٠	٤،٢٠٠
استدراكات ومصاريف مستحقة	٤،٧٩٦	٢،٣٣٣
حقوق المساهمين :		
رأس المال المصرح به والمدفوع بكامله (٢٨،٠٠٠ سهم عادي بقيمة ٠٠ / ١٠٠ ريال قطري للسهم الواحد)	٢٨،٠٠٠	٢٨،٠٠٠
الإحتياطيات (القانوني والخاص والأرباح المدورة)	١١٩،٧٠٤	٨٤،٨١٨
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين :	**١،٨٧٤،٤٦٤**	١،١٠٠،٨٥٥
تعهدات العملاء مقابل كفالات واعتمادات مستندية	١،٩٦٠،١٨١	١،٣٨٦،٦٨١

عبد العزيز بن خليفه آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

بيان الارباح والخسائر المجمع للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦

		١٩٧٦ ريال قطري	١٩٧٥ ريال قطري
الإيرادات :	فوائد مقبوضة وإيرادات أخرى :	١١٦,٤٠٨,٩٧٤	١٠٢,٢٦٢,٢٠٢
المصاريف :			
	فوائد مدفوعة ورواتب وإيجارات ونفقات أخرى	٧٥,٩٢٢,٥٣٣	٦٧,١٤٣,٢٦٤
ربح السنة :		٤٠,٤٨٦,٤٤١	٣٥,١١٨,٩٣٨

بيان توزيع الارباح للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦

	١٩٧٦ ريال قطري	١٩٧٥ ريال قطري
الرصيد في ١ كانون الثاني ١٩٧٦	٩٢,٢٧٢	٩٧,١٢٢
يضاف ربح السنة الصافي	٤٠,٤٨٦,٤٤١	٣٥,١١٨,٩٣٨
	٤٠,٥٧٨,٧١٣	٣٥,٢١٦,٠٩٠
ينزل : المحول للإحتياطي الخاص	٢٦,٨٠٠,٠٠٠	٢٣,٩٠٠,٠٠٠
المحول للإحتياطي القانوني	٨,٠٩٧,٢٨٨	٧,٠٢٣,٧٨٨
الأرباح المقترح توزيعها	٥,٩٠٠,٠٠٠	٤,٢٠٠,٠٠٠
الرصيد المدور	٨١,٤٢٥	٩٢,٢٧٢

عبد العزيز بن خليفه آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تقرير فاحص الحسابات

الدوحة - قطـــر

حضرات السادة / **مساهمي بنك قطر الوطني** (ش . م . ق .)

لقد فحصنا ميزانية بنك قطر الوطني (ش . م . ق .) الدوحة - قطر كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦ ، وبيالي توزيع الأرباح والأرباح والخسائر للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لقواعد المراقبة المتعارف عليها . وقد شمل فحصنا إجراء الإمتحان اللازم للقيود والسجلات الحسابية ، كما شمل إجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها مناسبة . وقد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا على وجه مُرضٍ .

برأينا أن الميزانية المذكورة تُعبرُ بأمانة وبوضوح عن المركز المالي الحقيقي للبنك بتاريخ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦ وأن بيالي الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح يظهران بصورة عادلة نتيجة أعمال البنك للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وأن البيانات المذكورة مُتفقة مع الواقع وتتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك وجوب إثباته فيها وأن البنك يمسك حسابات منتظمة وأن الجرد السنوي أُجري وفقاً للأصول المرعية وأن البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة ، فيما يتعلق بالحسابات متفقة مع ما هو وارد في دفاتر البنك وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم نقع خلال السنة المالية مخالفات لأحكام القانون على وجه يؤثر في نشاط البنك أو في مركزه المالي . وباعتقادنا أن البيانات المذكورة جُهزت على أساس مماثل للأصول المتبعة سابقاً ووفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها .

الدوحة في ٣ آذار ١٩٧٧

سابا وشركاهم
مدققوا الحسابات القانونيون

الاقتصاد في دولة قطر

كان من نتائج الإجتماع الوزاري الذي عقد في ديسمبر ١٩٧٦ لمنظمة الدول المصدرة للنفط في الدوحة والذي افتتحه سمو الشيخ خليفه بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ، أن تركز الإهتمام الدولي على التطور السريع الذي حققته قطر في مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية عام ١٩٧٦ . وكما كان الحال في السنوات السابقة فإن إنتاج وتصدير النفط يبقيان الركيزة الأساسية في اقتصاد الدولة على أن عجلة التنمية قد سمحت بالتقدم نحو تنويع النشاط الإقتصـــادي .

ويسمح الإنتاج المتزايد للنفط ، وهو الآن تحت سيطرة الدولة كلياً ، سواء في البحر أو في الداخل ، بكمية من صادرات النفط تصل إلى ٢٣،١٤١ مليون طن طولي ، بالمقارنة مع ٢٠،٣٦٨ مليون لعام ١٩٧٥ وقد تحت النشاطات الهلية المرتبطة بإنتاج النفط أو الغاز كنتيجة للتوسع في مصفاة التكرير مما رفع إنتاج الغازولين والمنتجات المتعلقة به للسوق الهلية من ٦٢٠٠ إلى ١٨٠٠٠ برميل يومياً وكذلك من المعمل الجديد لمعالجة الغاز الطبيعي السائل في أم سعيد .

ويأتي هذا الغاز من دخان (وهي تورد أيضاً الكمية اللازمة لمصنع شركة قطر للأسمدة الكيماوية وكذلك الوقود لمحطة كهرباء رأس أبو عبود والصناعات الحكومية الموجودة) ويتم إنتاج غازات البروبين والبوتان والغازولين الطبيعي ، وسوف يزيد هذان النوعان من الإنتاج في المستقبل كما سوف تُبنى مصفاة أخرى لرفع الطاقة الهلية إلى أربعة أضعاف من حيث تصدير النفط الخام . كما سيرتفع إنتاج الغاز الطبيعي عن طريق مشروع قيمته ١٤٠٠ مليون ريال قطري للإستفادة من هذه المادة من البحر حيث يتم حرق الغاز حالياً . وينتظر بدء العمل في معمل الغاز الثاني في أوائل ١٩٧٨ حيث يتوقع أن يصل الإنتاج في المرحلة الأولى إلى ١١٠٠٠ طن من البروبين و ٩٠٠ طن من البوتان و ٩٠٠ طن من البنزين الطبيعي يومياً . وسوف يستخدم الإيثين الناتج من قبل معمل التقطير في معمل البتروكيماويات .

وقد أضافت الإكتشافات الحديثة الرائعة من الغاز الحر دافعاً جديداً لدراسات شركة قطر للغاز وذلك بشأن إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي السائل . ويجري التخطيط لمعمل الغاز بحيث يصل إنتاجه إلى ١٢٠٠ قدم مكعب يومياً عام ١٩٨١ .

وفي المجالات الصناعية الأخرى نجد أن شركة قطر الوطنية للأسمنت ، المملوكة محلياً ، قد أنهت المرحلة الثانية من خطتها التوسعية . وقد إرتفع الإنتاج من ١٨٠٠ إلى ٢٧٠٠ طن يومياً مع وحدات إضافية تضم فرنين للمعالجة الجافة ووحدتي تكييس ومعمل لخلية قدرته ٢٥٠،٠٠٠ جالون في اليوم . أما شركة قطر للأسمدة الكيماوية العاملة منذ عام ١٩٧٣ فقد حققت تقدماً كبيراً في برنامجها التوسعي الذي تبلغ قيمته ألف مليون ريال قطري ، والذي يهدف إلى مضاعفة القدرة عام ١٩٧٨ . وسيرتفع عندها إنتاج النشادر من ٩٠٠ إلى ١٨٠٠ طن يومياً كما سيرتفع إنتاج اليوريا من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ طن يومياً . وفي عام ١٩٧٦ حقق مجمع الحديد والصلب الذي يجري بناؤه في أم سعيد تقدماً جديداً نحو موعد إنتهائه . ويتوقع حالياً أن يبدأ المجمع الإنتاج أواخر ١٩٧٧ أو أوائل ١٩٧٨ . وتصل الطاقة السنوية لإنتاج الفولاذ إلى ٤٠٠،٠٠٠ طن مترى (على أساس قضبان الفولاذ) وذلك من قضبان التسليح وغير ذلك من منتجات البناء التي يرتفع الطلب عليها في المنطقة .

ويتوقع أن تبدأ شركة قطر للبتروكيماويات ، والتي تأسست عام ١٩٧٤ ، إنتاجها من الإثيلين (٣٠،٠٠٠ طن سنوياً) عام ١٩٧٩ وذلك على أساس الإيثين المنتج محلياً . وسوف يستخدم جزء من الإثيلين المنتج في صناعات السلع البلاستيكية كالأنابيب والحاجات المنزلية . وهذا التنويع الأخير جزء من خطة لتكميل مجمع أم سعيد بوحدات إنتاجية صغيرة .

وقد شهد عام ١٩٧٦ إنهاء ٢١ مدرسة جديدة وعدد من المشاريع الإسكانية ومشاريع الخدمات ومن ذلك إستاد رياضي يتسع إلى ٤٠٠٠٠ مقعد سيشكل نواة مجمع سيحمل إسم مدينة خليفة الرياضية وفي الدوحة أصبحت أبنية الحكومة ووزارة الخارجية ومؤسسة النقد القطرية وبنك قطر الوطني تشكل علامات مميزة على الكورنيش . كما يجري حالياً تنفيذ مشروع إعماري جديد في منطقة الدفنة وهي مساحة واسعة من الأرض المستصلحة من البحر في شمال الدوحة . ويشمل هذا المشروع ... مجمع كبير من الفنادق وقاعات المؤتمرات .

وقد تمكنت الزراعة من رفع إنتاجها حسب أهداف الخطط الرسمية وهي تغطي حصة أكبر من الإستهلاك المحلي . وقد حققت أساليب الحديث وميكنة الصيد زيادة كبيرة من الإنتاج السمكي وعمليات صيد القريدس وتشغل شركة الصيد الوطنية ، التي باشرت أعمالها عام ١٩٦٨ ، أسطولا يشمل ٦ قوارب صيد حديثة مجهزة بالرّادات .

ويرافق هذه التطورات المحلية تسارعاً مهماً في التجارة الخارجية . فقد إرتفعت الصادرات من ٧٠٢٥ مليون ريال عام ١٩٧٥ إلى ٨٦٨٣ مليون عام ١٩٧٦ . وتجدر الإشارة إلى الإسهام المتزايد الذي تقدمه الصناعات غير النفطية كأسمدة اليوريا والنشادر السائل في تلك التجارة . أما الواردات فتبقى إلى درجة كبيرة تحت تأثير طبيعة برامج التصنيع المحلية ونماذج إستهلاك السكان . وقد إرتفع الإستيراد من ١٦٢٢ مليون ريال عام ١٩٧٥ إلى ٣٢٣٦ مليون ريال عام ١٩٧٦ . وكما هو الحال في السنوات السابقة فإن أجهزة النقل وسلع الإستثمار والآليّات تغطي حوالي ٦٠ ٪ من مجموع الإستيراد ويأتي معظم هذه المواد من بريطانيا واليابان والولايات المتحدة وألمانيا .

وتستمر ميزانية الحكومة في لعب الدور الإنمائي الكبير سواء من حيث ترويج وتمويل المشاريع الصناعية أو من حيث تنفيذ مشاريع الخدمات الأساسية والمشاريع الإجتماعية . ففيما يتعلق بالقطاع الصناعي فإن الدولة تُهتم بالمعامل الكبرى العاملة حالياً أو التي يجري بناؤها . وتغطي نفقات الخدمات الأساسية والإجتماعية أنواعاً متعددة من المشاريع وعلى الخصوص مشاريع الصحة العامة والتعليم والطاقة وتحلية مياه البحر والإذاعة والنقل والإتصالات السلكية واللاسلكية والموانئ . كما تشترك الدولة بنشاط في عدد من المشاريع في المنطقة والمشاريع العربية . وقد زادت الأموال المخصصة لمشاريع التنمية في موازنة عام ١٣٩٧ هـ بنسبة ٤٤ ٪ أي من مبلغ ٤٣٨٣ مليون ريال قطري إلى ٦٣٠١ مليون ريال .

الاقتصاد العالمي

يمكن إعتبار عام ١٩٧٦ إنعطافاً إيجابياً في الأحداث بالنسبة للإقتصاد العالمي بعد الهبوط الحاد في الفاعلية الإقتصادية والفلاقل الناجمة عن مستوى من التضخم المالي ومعدلات التبادل لم يبلغ له مثيل من قبل . ويبدو من معدل إرتفاع الإنتاج القومي والإنتاج الصناعي أن الدول النامية والمتطورة قد تمكنت من إصلاح جزء كبير من الهبوط الذي عانته في فترة الكساد . وقد إستمرت بلدان الأوبيك بالنمو السريع حيث رفعوا مرة ثانية ما يستوردونه من السلع المصنوعة والخدمات .وقد هبطت معدلات التضخم في كل مكان تقريباً ونتج عن ذلك إستجابة أكثر من معدلات الفائدة لتحسين ظروف العرض والطلب المتعلقة برأس المال .وقد تمكنت الشركات من تعزيز ميزانياتها وتمكنت الدول التي تعاني من عجز في ميزانيتها من الحصول على التمويل بصورة أسهل مما كانت تتوقع . وأخيراً فإن العلاقات النقدية الدولية ، رغم عدم إستقرارها حالياً ، إستفادت من تحسن التنسيق بين الدول ذات العملات الرئيسية ومن إنهاء بعض المسائل الصعبة في مؤتمر جمايكا لصندوق النقد الدولي في يناير ١٩٧٦ .

على أننا إذا نظرنا إلى المعطيات الفردية بدقة فإننا نكتشف عدداً من المتناقضات المزعجة إلى جانب إستمرار عدد من المشاكل التي لم تحل بعد بشأن النمو القادم والإستقرار في الإقتصاد العالمي .

وهكذا ، فمن المثير أن الإرتفاع الدوري الذي انصف به النصف الأول من عام ١٩٧٦ لم يستمر خلال النصف الثاني من العام . والواقع أن معدلات النمو في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان قد تباطأت إلى حد جعل الدول التي تعاني العجز المالي ، وعلى الخصوص بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، لا تستطيع الإعتماد على معالجة أوضاعها عن طريق التصدير مما دفعها إلى سياسات قاسية تزيد من حدة الركود العالمي في النصف الثاني من عام ١٩٧٦ . ولم ينته حتى الآن النقاش لتحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك الركود ، على أنه من الواضح الآن أن السبب الرئيسي يتمثل في إستمرار الإضطراب في معدلات الطلب على السلع وأسعارها وأسعار تحويل العملات أي في واقع أن كافة العاملين في حقل الإنتاج والمعرضون لتقلبات الأسواق والطلب الأجنبي على الخيارات وظروف المزاحمة الشديدة ، يميلون إلى الحذر الشديد في الإعداد لنشاطات المستقبل .والحقيقة أن هذا يفسر سبب عدم قدرة الإستثمار على أن يشكل منعطفاً دورياً في عمليات الإستهلاك وإعادة بناء الموجودات كما حدث في مرحلتي بعد الحرب مما أدى إلى ركود في الفاعلية الإقتصادية وتفاقم مؤلم لمشكلة البطالة . وإذا شئنا تجاوز عام ١٩٧٦ فإن هذا الجانب من عملية الشفاء يثير مسألة أخرى على المدى الأطول وهي مسألة فرص زيادة تدفقات رأس المال إلى مستوى كاف لتأمين وارد مقبول من النمو في المستقبل ولتفادي إختناقات الإنتاج التي ساهمت إلى حد كبير في إضطرابات ١٩٧٤ - ١٩٧٥ .

الاقتصاد العالمي

نمو بعض الدول الرئيسية (النسبة المئوية في السنة)

	المتوسط السنوي ١٩٦٣ ـ ١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦ أ	١٩٧٦ ب
الولايات المتحدة	٤.٠	١.٨-	٦.٥	٣.٢
ألمانيا	٤.٤	٣.٢-	٧.٠	٤.٢
اليابان	٩.٤	٢.١	٨.٤	٣.٣
فرنسا	٥.٤	١.٢	٧.٠	٣.٠
المملكة المتحدة	٢.٧	١.٨-	٢.٧	١.٣
منطقة OECD	٥.٠	١.٢-	٦.٠	٣.٢

وأما بالنسبة لمسألة التضخم فإنه من الصحيح أن الكساد أسهم في تراجعه . ولكن هذا لا يتعارض مع كون الأسعار ترتفع بصورة لم يسبق لها مثيل وخاصة في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، وفي البلدان النامية . وقد أسهمت في ذلك عوامل متعددة منها أسعار السلع العالمية والتأثير المتبادل بين التضخم ومعدلات أسعار العملات وإرتفاع كبير في الأجور ومحاولات إستعادة هوامش الربح الصناعي ... الخ ، عن أن الإستنتاج الرئيسي واضح تماماً ، فمن جهة يمكن أن تكون الإجراءات الجبارة المتخذة لقمع التضخم وما تخلقه من تأثيرات لإستقرار التوقعات ومعدلات أسعار العملات فعالة على أنه من الجهة الأخرى فإن هنالك مسألة التحكم على المدى الطويل بالأجور والمعروض النقدي والتسعير والضغط السياسي مما يجعل التضخم باقياً كتهديد دائم لأي توسع مستقبلي في الدول الصناعية . والواقع أنه ينبغي التخوف من أن مشاكل التحكم بالتضخم ستعود للظهور مع تقدم الزمن .

معدلات زيادة تكاليف المعيشة في بعض البلدان الرئيسية (النسبة المئوية في السنة)

	المتوسط السنوي ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٧٦
الولايات المتحدة	٣.٣	٩.٨	٤.٨
ألمانيا	٣.٢	٦.٠	٣.٩
اليابان	٥.٧	١١.٨	٨.٩
فرنسا	٤.٤	١١.٧	٩.٨
المملكة المتحدة	٤.٩	٢٤.٢	١٤.٨
منطقة OECD	٣.٩	١١.٢	٨.٥

لقد إنعكست النماذج المختلفة لسلوك الدول الرئيسية بشكل واضح في تطورات أسعار العملات التي إستجابت بشكل جزئي فقط للهدف المتعلق ، بتأمين إجراءات تبادل منتظمة ولتعزيز نظام مستقر في معدلات التبادل ، وهو ما تم الإتفاق عليه في إجتماعات رامبوليه و بورتوريكو وجمايكا . إن التأثير المحدود لذلك لا يكاد يثير الدهشة ، فمن جهة هنالك النمية المتبادلة لأسواق السلع والرساميل والمجال الواسع من العملات الأوروبية غير المتحكم بها ، مما يجعل من المستحيل مقاومة التحركات التي تعتمد على إتجاهات إقتصادية متنوعة أو لتبوات قوية . ومن جهة أخرى هنالك الغياب المثير للإتفاق الجماعي حول القواعد التي تضبط موازين المدفوعات وخلق

السيولة الدولية . ولهذا كله فإن القطاع الخاص يدرك أن الحكومات ، سواء برغبتها الخاصة أو تحت تأثير الظروف ، ستضطر إلى ترك عملائها تعوم صاعدة أو نازلة لبعض الوقت .

وأخيراً فإن الجهود لضبط الإقتصاد العالمي لينفق مع التغيرات الهيكلية التي حصلت أو التي تحتاج إليها مثل إيجاد « نظام إقتصادي دولي جديد » ، قد فشلت في تحقيق أي تقدم خلال عام ١٩٧٩ . ويبقى مؤتمر باريس « للشمال والجنوب » في حالة خلاف بينما يواجه مخطط تثبيت السلع العديدة ، الذي تم الإتفاق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، مقاومة عنيفة من الدول الصناعية . وإضافة إلى ذلك فإن تدفق معونات التنمية من المناطق المتطورة إلى المناطق النامية قد تباطأ من جديد . وهكذا فإن إصلاح وتجديد العلاقات الإقتصادية الدولية ، وهو ما ووفق عليه بالإجماع في الإجتماع الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة ، يبقى بعيداً كما كان أبداً ، يزيد من الهوة التي تشكل تهديداً دائماً للسير الفعال المثمر للإقتصاد العالمي .

المناخ المالي

لقد إتضح أن عامل الشك والتقلب هذا يشكل عنصراً خطيراً في المناخ المالي الدولي الذي تأثر عام ١٩٧٦ بعدد كبير من العوامل المتعارضة . وقد عنى هذا أن حركة رأس المال ومعدلات فوائد الأمد الطويل إستمرت في إتباع سياسة تجنب المخاطرة . وقد أدت التطورات المتعارضة ، في الموازين الخارجية أو شروط أسعار العملات أو ظروف الميزانية أو معدلات التضخم ، إلى سياسات مالية مختلفة . وقاد ذلك في بريطانيا وإيطاليا وفرنسا إلى معدلات عالية في الفائدة بينما قادت الوفيرات العالية والطلب الضعيف على التسهيلات الإئتمانية إلى جانب دخول رأس المال الأجنبي ، إلى معدلات منخفضة في المناطق الأخرى . وينتج عن كل ذلك أن تركيب معدل الفائدة لعام ١٩٧٦ يمثل نمطاً معقداً بشكل غير مألوف .

على أن تطورات ١٩٧٦ كشفت النقاب أيضاً عن إتجاهات في السياسة المالية يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ ، إذا ما نجحت ، على السلوك المستقبلي لمعدلات الفائدة وعلى كل الأسعار : أولاً ، قرر عدد متزايد من البنوك المركزية الإستفادة من الأهداف النقدية المعلنة ، ويعني ذلك أن السلطات النقدية تعمل على الإبقاء على زيادة مخزون الأموال ضمن الحدود المعلن عنها مسبقاً مما يضمن أن التقلبات ذات الأمد القصير بالنسبة للطلب الذي يجب تمويله ستولد بصورة آلية ردود فعلها وذلك على شكل تشديد أو تسهيل شروط الإعتماد . وعن طريق ذلك يرجى تفكيك التوقعات التضخمية بالتدريج وتحقيق حماية أفضل ضد مخاطر رد فعل السياسة المالية من نوع « قف واذهب » . ثانياً ، وكما يبدو من سلوك طلب الإعتمادات خلال الأشهر الثانية عشر الماضية فإن القطاع الخاص مستعد لقلب ميله باتجاه قبول المخاطر المالية الصاعدة . ففي عام ١٩٧٦ قامت المؤسسات المالية وغير المالية بتشكيل سيولة وإعادة تنظيم الميزانيات . ويبدو في الواقع أن موجات الصدمة التي إستمرت نتيجة لأحداث ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ قد حركت الإتجاه نحو حذر أكبر بعد بتحقيق درجة من الإندماجات المالية أكثر إرضاءاً مما حصل بعد الإفراطات الدورية السابقة في الأعمال . وأخيراً فإن الحكومات قد إعترفت بالعلاقة التبعية المتبادلة بين التمويل الدولي الخاص والرسمي وأقامت عمليات عديدة الجوانب لإقتسام المخاطرة . وبهذه الصفة فإن المؤسسات المنشأة خصيصاً مثل تسهيلات النفط التابعة لصندوق النقد الدولي وإجراءات شبكة الأمان لدى OECD ومصرف الحلول الدولية (BIS) ، كلها تتحد مع بعضها أكثر بأسواق العملات الأوروبية ومع إدخال تسهيلات إعتمادية من نوع « الدائن الأخير » لإحتواء أو منع نشر أية ضغوط يمكن أن تنشأ .

وكما أشرنا أعلاه فإنه لم يتضح بعد ما إذا كانت هذه الإتجاهات الناشئة مجرد تغيرات بسيطة في درجة تحمل المخاطرة أي حركة مؤقتة نحو تشكيلات مالية أكثر أماناً وأنماط لمعدل الفائدة أكثر إنسجاماً أو تراجعاً حتمياً نحو المجالات الأكثر سلامة . وبما أن المرء مضطر ، على أساس عملي ، لقبول هذه الشبكة الكبيرة إلى حد غير طبيعي فإن الحاجة ستكون خلال السنوات القادمة لتدفق الإعتمادات عن طريق قنوات خاصة ورسمية للتمويل أعمال إعادة بناء الإقتصاد العالمي . وإننا نرجو أن تكون مسألة الإطارات الدولية المحسّنة للمرونة المالية والنقدية موضع إهتمام الحكومات المستمر .

The Qatar Monetary Agency

مؤسسة النقد القطري

Interior of West End Office – London

مكتب الوست إند في لندن من الداخل

Doha Palace

قصر الدوحة

The Qatar National Museum

متحف قطر الوطني